مذكرة مفاهيمية
المشاورة الإقليمية مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه

المنظمة المنفذة:
معهد جنيف لحقوق الإنسان
الموقع الشبكي www.gihr.org

جهة الاتصال:
السيد نزار عبد القادر – المدير التنفيذي
البريد الإلكتروني: nazar@gihr.org

التاريخ: 23–25 أيلول/سبتمبر 2013
المكان: الخرطوم – السودان

معلومات أساسية

إن حالة حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة في العالم العربي تختلف فيما بين البلدان وداخلها على حد سواء. وعلى الرغم من تطور الوعي الاجتماعي بحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة مع مر الزمن، فإن درجة الوعي تختلف تبعاً لما تتمتع به منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية غير الحكومية من قوة في البلد المعني. وبالمثل، فإن الاعتراف القانوني بحقوق المرأة وتنفيذ التشريعات ذات الصلة يتسمان بعدم التجانس والتباين في شتى أنحاء العالم العربي. وبصفة عامة، تواجه النساء في الوطن العربي الكثير من القيود القانونية المشتركة فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان المكفولة لهن، ولا سيما في المسائل المتصلة بالزواج والميراث والطلاق والجنسية وغيرها، وهي قيود تنص عليها وتنظمها قوانين الأحوال الشخصية وغيرها من الأنظمة. وقد أدت الانتفاضات التي حدثت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى زيادة تسليط الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير محددة لدعم المرأة وحمايتها من العنف. وقد كان حضور المرأة من السمات المميزة لهذه الانتفاضات انطلاقاً من تونس ومروراً بمصر والبحرين. وقد واجهت المرأة تهديدات جنسانية نتيجة لمشاركتها في الاحتجاجات، بما في ذلك التعرض للاعتداءات الجنسية والضرب والتعذيب أثناء الاحتجاز.

وهناك العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تمر بمرحلة انتقالية حرجة تشمل تنظيم الانتخابات وصياغة الدساتير والقوانين الجديدة وإنشاء آليات للعدالة الانتقالية في بعض الأحيان. وتعد نتائج هذه العمليات أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لحقوق المرأة وكيفية النظر إلى وضعها في المجتمع في إطار هذه الديمقراطيات الناشئة. فمشاركة المرأة ووضع اهتماماتها في الحسبان في خضم هذه العمليات هو الهدف الأسمى لضمان عدم تهميش حقوقها في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتوخياً لتعزيز أطر حقوق المرأة والزخم الذي اكتسبته خلال الاضطرابات التي شهدتها المنطقة، ينبغي للمرأة العربية ضمان حماية قضايا المرأة والمساواة الجنسانية، وبخاصة في الفترة الانتقالية.

وفي إطار هذا السياق، يتولى معهد جنيف لحقوق الإنسان عقد مشاورة إقليمية لمدة ثلاثة أيام مع المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيدة رشيدة مانجو، بغية التماس معلومات مباشرة عن وضع المرأة في المنطقة العربية، وقضية الثقافة والعنف على وجه التحديد. وسيجمع هذا الحدث ممثلين عن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال العنف ضد المرأة، والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، وممثلين اثنين عن مكتبي الأمم المتحدة دون الإقليميين المعنيين بالمرأة (المغرب ومصر)، ومكاتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من أجل تدبر تجارب مختلف البلدان والتحديات والعقبات الرئيسية التي تواجه النساء في منطقة الشرق الأوسط. وتهدف هذه المناقشات إلى حفز أفكار المشاركين من منظمات المجتمع المدني والتماس ما لديهم من مقترحات بشأن كيفية تسريع الجهود العالمية والإقليمية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المأمول أن تسهم التوصيات التي ستتمخض عنها مناقشات منظمات المجتمع المدني في الجهود العالمية التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة في منطقة الشرق الأوسط.

وإدراكا لاختلاف توقعات/تجارب بلدان المنطقة، ستدعى مجموعة متنوعة من المشاركين توخياً لضمان عرض مختلف وجهات النظر.

وسيشارك في هذه المشاورة مدافعون عن حقوق المرأة وممثلون عن المنظمات غير الحكومية في منطقة الشرق الأوسط، ممن يرى معهد جنيف لحقوق الإنسان أنهم معنيون بصفة أساسية بالرصد والإبلاغ عن حالة حقوق المرأة في المنطقة.

تنفيذ أنشطة المشاروة الإقليمية

سيشتمل المشروع على مرحلتين:

1. سوف تعقد جلسة سابقة للدورة في 23 أيلول/سبتمبر يشارك فيها ممثلون عن المنظمات غير الحكومية ومدافعون عن حقوق المرأة، بغية تعريفهم على وجه الخصوص بمضمون ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة؛
2. سوف تنظم المشاورة الإقليمية يومي 24 و25 أيلول/سبتمبر مع المشاركين الذين سبق تدريبهم خلال فترة ما قبل الدورة.

1. الغرض من الجلسة السابقة للمشاورة

الهدف العام للجلسة السابقة للمشاورة هو ترسيخ فهم المشاركين لمضمون ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة. وسيتم تدريب المشاركين على كيفية العمل مع الإجراءات الخاصة عن طريق تطوير درايتهم الفنية بشأن كيفية تقديم الحالات الفردية، وتوفير التحليلات والمعلومات المتعلقة بمسألة العنف ضد المرأة، والدعوة إلى تقديم دعوات زيارة مفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ونشر ومتابعة وتنفيذ عمل المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة.

وستكون الأهداف المحددة للجلسة السابقة للمشاورة على النحو التالي:

- توعية المشاركين بأهمية العمل مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، كوسيلة لمعالجة مختلف القضايا المتصلة بحقوق الإنسان في بلدانهم؛
- تشجيع المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان على الدعوة إلى قيام بلدانهم بتقديم دعوات زيارة مفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛
- بناء قدرات المشاركين في مجال فهم نظام الإجراءات الخاصة.

2. مجالات تركيز المشاورة الإقليمية والغرض منها

سوف تجمع المشاورة الإقليمية شريحة كبيرة من المدافعين عن حقوق المرأة من ستة عشر بلدا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ليبيا، تونس، البحرين، مصر، سوريا، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، فلسطين، السودان، العراق، الجزائر، المغرب، الأردن، لبنان واليمن)، والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، وممثلين اثنين عن مكاتبي الأمم المتحدة دون الإقليميين المعنيين بالمرأة (المغرب ومصر) والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وسيتيح الاجتماع فرصة حقيقية للربط بين عمل الإجراءات الخاصة ومفوضية حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية. وسيعقد الاجتماع على مدى يومين يجري خلالهما تنظيم مناقشات مائدة مستديرة، فضلاً عن الإدلاء بشهادات طُلب من النشطاء تقديمها.

وسوف يشارك في وضع تفاصيل جدول الأعمال ممثلو المنظمات غير الحكومية والمدافعات عن حقوق الإنسان أنفسهن، وذلك عن طريق تقديم توصيات تتعلق تحديداً بالأوضاع الداخلية المتعلقة بالعنف ضد المرأة وأسبابه الجذرية.

وعلى هذا الأساس، سيجري تقسيم الدول المشاركة إلى أربع فئات بحسب خصوصيات الأوضاع الداخلية للبلد والأسباب الجذرية المحددة المتصلة بممارسة العنف ضد المرأة:

المجموعة القطرية1: بلدان تمر بمرحلة انتقالية – ليبيا وتونس ومصر واليمن والبحرين

المجموعة القطرية 2: دول الخليج – الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية

المجموعة القطرية 3: بلدان متأثرة بصراعات داخلية – السودان والعراق وسوريا وفلسطين

المجموعة القطرية 4: بلدان أخرى من منطقة الشرق الأوسط وهي الجزائر والمغرب والأردن ولبنان.

وسيطلب من كل مجموعة بلدان القيام سلفاً بإعداد ورقة تتعلق بتحليل وضع المرأة والأسباب الجذرية للعنف ضدها من منظور الدولة نفسها، مثل العنف ضد المرأة في أعقاب الربيع العربي وفي سياق الحكومات المنتخبة حديثا؛ والعنف ضد المرأة في سياق النزاعات الداخلية، وما إلى ذلك.

–الأهداف

سيضطلع المشاركون بما يلي:

- مناقشة التحديات والعقبات الرئيسية التي تحول دون الإعمال الكامل لحقوق المرأة في المنطقة؛
- تبادل الخبرات وتحديد الممارسات الجيدة الناشئة فيما يتصل بدعم المرأة وحمايتها من العنف؛
- مناقشة كيفية قيام الأمم المتحدة، ولا سيما مفوضية حقوق الإنسان والمقررة الخاصة، بدعم عمل المشاركين في هذا الميدان؛
- وضع التوصيات التي يمكن للمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة النظر فيها لدى إعداد تقاريرها المقبلة.

وتم اختيار البلدان بصورة توفر رؤية كاملة للوضع في المنطقة، وعلى أساس جملة اعتبارات تشمل البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والبلدان التي تكون حالة المرأة فيها بحاجة ماسة للتركيز بصورة أقوى.

– المشاركون

- ممثل عن منظمات المجتمع المدني في كل واحد من الستة عشرة بلدا [ليبيا، تونس، البحرين، مصر، سوريا، الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، فلسطين، السودان، العراق، الجزائر، المغرب، الأردن، لبنان، اليمن]
- المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان
- مكتب الأمم المتحدة للمرأة [السودان]
- مكتب الأمم المتحدة دون الإقليمي المعني بالمرأة في البلدان العربية [مصر]
- المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه

النتائج

ينبغي أن يفضي الاجتماع إلى إجراء مناقشة متعمقة تسفر عن توصيات عملية بشأن:

- نظر المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة في مواصلة عملها في منطقة الشرق الأوسط (ضمن إطار ولايتها) في مجال دعم مكافحة العنف ضد المرأة؛
- متابعة الأنشطة التي يمكن أن تضطلع بها مفوضية حقوق الإنسان خلال عملها في منطقة الشرق الأوسط.

الاستدامة

عقب المشاورة الإقليمية، سيتولى الموظفون المعنيون بالبرامج في معهد جنيف لحقوق الإنسان وضع تقرير يوزع على المشاركين والمتحاورين الذين حضروا هذه المشاورة. والهدف من هذه الوثيقة هو التأكد من أن تكون جميع المعلومات المشتركة متاحة للعمل في المستقبل وللمتابعة على النحو الملائم.